الأنباء
الخميس 14 يونيو 2012

«الجزيرة» تطلق خدمة السوق الحرة على متن رحلاتها

أطلقت شركة طيران الجزيرة اليوم خدمة السوق الحرة على متن جميع رحلاتها التي تخدم 19 وجهة من الكويت، لتوفر للمسافرين عطورات وهدايا ومنتجات فخمة وأخرى خاصة للسفر من علامات تجارية عالمية، جميعها معفاة من الضرائب.

وقال نائب الرئيس للعمليات الارضية والمنتجات في طيران الجزيرة، علي فيروز: «يسرنا جدا اطلاق هذه الخدمة الجديدة التي بالتأكيد ستنال اعجاب مسافرينا، فقد قمنا باختيار افضل المنتجات من العلامات التجارية العالمية بالتعاون مع شريكنا شركة حبشي وشلهوب كي نخدم بها اذواق جميع شرائح المسافرين طوال العام، ونتطلع للاستماع لآرائهم بهذه الاضافة المميزة والمنتجات التي اخترناها لهم».

وتلي هذه الخدمة الجديدة عدد من الخدمات والتكنولوجيا التي قامت طيران الجزيرة باطلاقها في الآونة الاخيرة لتعزيز تجربة السفر معها، منها خدمة التسجيل الكامل عبر الانترنت على موقع الشركة jazeeraairways.com، وتطبيقات خاصة بأجهزة الهواتف الايفون والهواتف التي تعمل على نظام الاندرويد.

كما اطلقت الشركة في بداية الاسبوع ولاول مرة في الكويت خدمة التسجيل الذاتي في مطار الكويت الدولي والتي اصبحت متاحة من خلال اجهزة التسجيل التي تمكن المسافرين من التسجيل واختيار مقعدهم المفضل وطباعة بطاقة الصعود الى الطائرة بذاتهم وتخطي طوابير الانتظار.

ومع هذه الخدمة الجديدة، تواصل طيران الجزيرة تقديم افضل قيمة للمسافرين في الشرق الاوسط بفضل نسبة التزامها بمواعيد اقلاع الرحلات التي هي من الاعلى في المنطقة، والاسعار التنافسية التي توفرها طوال العام، والوزن العالي للامتعة التي تمنحها لجميع المسافرين، والخيارات السريعة والسهلة المتوافرة للتسجيل، والتطبيقات بالاضافة الى خدمة السوق الحرة التي تطلقها اليوم.

وتشغل طيران الجزيرة طائرات مكونة من درجتي سفر وهما الدرجة السياحية ودرجة رجال الاعمال، وتوفر للمسافرين على درجة رجال الاعمال خدمة تسجيل الامتعة الخاصة بهم، و60 كيلوغراما مجانا للامتعة المسجلة، وقاعات رجال الاعمال، بالاضافة الى مقصورة مخصصة على متن الطائرة وقائمة طعام غنية ومتنوعة، فيما تقدم للمسافرين على الدرجة السياحية 40 كيلوغراما مجانا للامتعة المسجلة اضافة الى قائمة وجبات ومرطبات متغيرة شهريا وأسعار تنافسية على مدار العام. وتخدم طيران الجزيرة من الكويت شبكة وجهات تضم وجهات رجال الاعمال والوجهات الاكثر طلبا لعطلات نهاية الاسبوع والعطلات الطويلة وفي الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ومنها دبي، والبحرين، وبيروت، والاسكندرية، وعمان، ودمشق، واسطنبول، وشرم الشيخ، وأسيوط، وحلب، ودير الزور، والاقصر، ومشهد، وسوهاج، وجدة، والرياض، والقاهرة، والنجف.

تقرير البورصة اليومي

موجة البيع القوية تدفع المؤشر العام للسوق إلى التراجع لأدنى مستوى له منذ منتصف فبراير

واصل سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاته الحادة في جلسة تعاملات أمس وذلك على مستوى جميع مؤشراته على إثر استمرار موجة البيع القوية التي يشهدها السوق في الوقت الراهن، وكان المؤشر السعري الأكثر تراجعا بمقدار تجاوز 100 نقطة هوت به إلى ما دون مستوى 6000 نقطة باستقراره عند مستوى 5915 نقطة ليسجل أدنى مستوى له منذ ما يقارب 4 أشهر وتحديدا منتصف شهر فبراير الماضي، فيما واصل المؤشر الوزني تراجعاته للجلسة الخامسة ليؤكد استقراره دون مستوى 400 نقطة الذي حافظ عليه كثيرا، أما المؤشر الجديد كويت 15 فكان الأقل تأثرا من عمليات البيع التي سيطرت على الجلسة منذ بدايتها وحتى نهايتها، حيث بلغت خسائره 0,1 نقطة.

وجاءت جلسة تعاملات أمس في إطار التوقعات التي كانت ترجح استمرار عمليات البيع بكثافة للخروج من السوق في وقت تكالبت فيه العوامل السلبية خاصة المحلية على البورصة الكويتية التي لم تتفاعل مع التحسن النسبي الذي طرأ على أسواق المال العالمية، فسوق الكويت المالي مازال يعاني من أصداء الأزمة السياسة التي نشبت بين السلطتين وسط توقعات بتصعيدها خلال الأيام القليلة المقبلة، وهو الأمر الذي دعا شريحة كبيرة من المتداولين إلى التخارج من السوق والتخلص من الأسهم التي بحوزتهم ريثما تتحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية ويتعافى السوق نسبيا بعد ان سيطرت عليه سياسة القطيع وباتت هي المحرك الأول للمتداولين في هذه الآونة وهو ما أدى الى استمرار موجة البيع وزيادة حدتها. ورغم تراجع جميع مؤشرات السوق إلا أن المتغيرات الثلاثة شهدت ارتفاعات بنسب متفاوتة ولكنها لا تزال في حدود متدنية بشكل عام خاصة على مستوى القيمة.

وبلغ إجمالي خسائر المؤشر السعري خلال التعاملات قرابة 120 نقطة ليصل إجمالي خسائر المؤشر في جلستين متتاليتين أكثر من 155 نقطة تشكل 2,6٪، وهو معدل أعاد للأذهان التراجعات الحادة إبان الأزمة المالية، وجاءت هذه التراجعات في ظل أجواء التوتر السياسية والتي انعكست بشكل قوي على الأوضاع الاقتصادية.

وكان هناك عامل مساعد أخر ساهم في ترسيخ الأجواء السلبية التي يعاني منها السوق وهو الخلاف حول من سيتولى إدارة مرفق البورصة خلال الفترة المقبلة وهو ما عزز من تشكك المتداولين في استقرار السوق على المدى القريب.

المؤشرات العامة

تراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 100,74 نقطة ليستقر عند مستوى 5915,96 نقطة بانخفاض نسبته 1,67٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 2,2 نقطة بانخفاض نسبته 0,55٪ ليتراجع إلى مستوى 394,24 نقطة، كما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 0,1 نقطة ليغلق عند مستوى 952,22 نقطة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 205,1 ملايين سهم نفذت من خلال 3702 صفقة قيمتها 15,7 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعا متفاوتا في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 16٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 0,24٪، وارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 11٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 16,5 مليون دينار تشكل 44,2٪ من الإجمالي، تصدرها سهم بيتك من خلال 2,6 ملايين دينار تمثل 16,5٪ من إجمالي القيمة.

وسجل 11 قطاعا تراجعا بشكل متفاوت في جلسة أمس وهي: التأمين، والتكنولوجيا، والنفط والغاز، والمواد الأساسية، والصناعية، والسلع الاستهلاكية، والخدمات الاستهلاكية، والبنوك، والعقار، والخدمات المالية، والرعاية الصحية، واستقر قطاع الاتصالات، فيما لم تتداول أسهم قطاعي المنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

100.74
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 1,67٪ وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 2,2 نقطة بنسبة تراجع 0,55٪ وتراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 0,1 نقطة.

205.1
ملايين سهم تم تداولها بقيمة 15,7 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 44,2٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم بيتك على 16,5٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

11
قطاعا تراجعت أسهمها في جلسة أمس تصدرها قطاع التأمين بواقع 30,2 نقطة، تلاه قطاع التكنولوجيا بواقع 26,9نقطة.

«بيتك» يرعى تكريم طلبة «الهندسة والبترول»

أكد مدير ادارة الفروع في بيت التمويل الكويتي (بيتك) عماد عبدالعزيز الصرعاوي، ان «بيتك» يساهم في دعم ورعاية الطلبة المتفوقين في مختلف المراحل التعليمية من منطلق حرصه على توفير الظروف المناسبة لهم وتشجيعهم على الاستمرار في التفوق، مشيرا الى ان هذه الشريحة هي الثروة المستقبلية التي تعلق عليها الكويت آمالا كبيرة في قيادة مؤسساتها المختلفة واستكمال مسيرة نهضتها الحديثة.

وقال الصرعاوي في كلمة له خلال حفل تكريم الطلبة المتفوقين والمتميزين لكلية الهندسة والبترول للعام 2012/2011 الذي اقيم برعاية رئيسية من «بيتك»: يولي «بيتك» اهتماما خاصة بمتفوقي كلية الهندسة والبترول ويوفر مختلف اشكال الدعم لانشطتها، للدور الهام الذي تؤديه مخرجات الكلية في رفد مؤسسات الدولة بالكوادر المتميزة، والمساهمة الفاعلة في دفع المشاريع التنموية الكبرى في المرحلة الحالية والمستقبلية.

الصرعاوي خلال مشاركته في حفل التكريم

وأعرب الصرعاوي عن تمنياته في ان يواصل هؤلاء المتفوقون نجاحهم وتميزهم في حياتهم العملية من خلال تحويل ما اكتسبوه من علوم مجردة على مدى سنوات الدراسة في الكلية الى واقع ملموس، في الوقت الذي تحرص فيه الجهات الرسمية والخاصة على احتضان المتميزين وتوفير البيئة الملائمة للابداع.

..والبنك يعلن رابح حملة «ثيزا بيتك» التسويقية

أجرى بيت التمويل الكويتي «بيتك» السحب الثاني لحملته التسويقية «سافر، تسوق، استمتع هذا الصيف»، والتي تمنح عملاء «بيتك» الفرصة لربح قيمة مشترياتهم حتى 7,500 دولار اسبوعيا مقابل كل 10 دنانير ينفقها العميل باستخدام بطاقات «ثيزا بيتك» الائتمانية او مسبقة الدفع داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال بطاقات السحب الآلي خارج الكويت فقط.

وفازت في السحب فاطمة صلاح ناصر العثمان، التي استردت قيمة مشترياتها عبر بطاقة ثيزا بيتك.

وتأتي الحملة استمرارا للعروض المميزة التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المتنوعة مكافأة لهم، وأيضا حرصا على خلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية في هذا القطاع الذي يشهد منافسة مهنية شديدة، وذلك من خلال الاستمرار في تطوير الخدمات الحالية وتقديم منتجات جديدة رائدة ومميزة.

«التجاري» يشارك بمعرض تطوير المنتجات في دبي

تم توجيه الدعوة للبنك التجاري الكويتي لحضور معرض تطوير المنتجات الذي عقد في دبي، والذي تم تنظيمه من قبل فلامينج جلف «Fleming Gulf» بهدف عرض التجارب والاساليب التي يتم من خلالها تطوير المنتجات المصرفية بالبنك، وقد انصب التركيز على فهم وادراك وتبادل المعلومات المتعلقة بنشاطات الاعمال المختلفة حيث بات هذا الامر احد اهم العناصر المرتبطة بتقنيات التسويق المتقدمة، اذ يوظف البنك التجاري الكويتي خبراته الكبيرة في هذا المجال لتطوير منتجاته وخدماته المصرفية وكذلك عند استحداث وطرح الحملات التسويقية المبتكرة لعملائه. وقد حضر هذا المعرض العديد من الشخصيات البارزة لعرض الافكار والفرص التسويقية الجديدة على الحضور.

وقد قام بتوجيه الدعوة رمزي الصبوري - المدير التنفيذي للتسويق والمبيعات بالبنك التجاري والذي تم اختياره كأحد المتحدثين لعرض تجربة البنك التجاري في فهم وادراك متطلبات عملائه من المنتجات المصرفية المختلفة، وكذلك المكانة المتميزة التي يتمتع بها البنك في مجال تطوير المنتجات وكيف استطاع البنك تطوير منتجاته وخدماته بشكل يتماشى مع متطلبات عملائه.

جانب من عرض تطوير المنتجات المصرفية

وقد تناول «صبوري» في كلمة القاها في المعرض الاهمية الكبيرة لتحويل فكر مديري الاعمال للتركيز على جمع المعلومات وأهمية ان تستند جميع القرارات المتخذة الى تحاليل عميقة تدعمها نظم معلوماتية متطورة. وبين ان مستقبل تطوير الاعمال يكمن في التنبؤ بنماذج الاعمال والمنتجات المصرفية المطلوب تطويرها بما يتماشى مع احتياجات مجتمع الاعمال والعملاء، مؤكدا ان هذه الاحتياجات تعتبر دائما في طور التغيير والتطور، مبينا أنه يتعين على البنوك العمل في هذا الاتجاه وتبني الاساليب المتقدمة في خدمة العملاء حتى تضمن ان منتجاتها وخدماتها المصرفية تتجاوب مع تطلعات عملائها. ومن المعروف ان البنك التجاري الكويتي يواصل جهوده في مجال تطوير منتجاته وخدماته المصرفية المقدمة لعملائه بهدف تلبية جميع احتياجاتهم وتجاوز تطلعاتهم.

تقرير «التنافسية»: البطالة والاعتماد على النفط من أهم تحديات الكويت مستقبلاً

كشف تقرير لجنة الكويت الوطنية للتنافسية عن اهم التحديات التي تواجهها الكويت في المستقبل، بالاضافة الى عرض لاهم التوصيات التي توصلت اليها اللجنة.

جاء ذلك خلال الندوة التي عقدتها اول من امس الجمعية الاقتصادية لمناقشة التقرير بحضور رئيس لجنة الكويت الوطنية للتنافسية د.فهد الراشد وعضو اللجنة د.عادل الحسينان بالاضافة الى فريق اعداد التقرير د.رياض الفرس وعضو الفريق د.محمد السقا.

واستهل د.فهد الراشد حديثه عن اهم مكامن القوة في الاقتصاد الكويتي، مشيرا الى ارتفاع مستوى دخل الفرد، ووفرة الموارد المالية بالدولة التي ادت الى تحقيق فائض مستمر بالميزانية نظرا للاوضاع الحالية للسوق العالمي للنفط ومعدل ادخار مرتفع واستقرار السياسات النقدية والمتانة العالية للبنوك وانخفاض مديونية الدولة وانخفاض هامش الفوائد بين القروض والودائع.

واشار الى اهم مكامن الضعف وهي: انخفاض جودة التعليم وعدم توافقها مع متطلبات سوق العمل، وتعقيد الاجراءات الحكومية والمركزية المرتفعة في اتخاذ القرار، وتزايد مستوى الفساد وانخفاض مستوى الشفافية، وهدر الانفاق الحكومي وتدني مستوى الخدمات الحكومية وضعف ارتباط الاجور بالانتاجية، وتدني مستوى البحوث والتطوير والابتكار، وضعف الاعتماد على الادارة المحترفة في المؤسسات والشركات، وانخفاض فعالية مجالس ادارات الشركات، وانظمة التعامل في الاسواق غير الفعالة.

واكد ان الكويت تواجهها اربعة تحديات تحتاج الى تغيير جذري في نهج الحياة بكامل مكوناتها من مواطنين ودولة واهم هذه التحديات:

وقال الراشد ان سوق العمل يستقبل عددا كبيرا من الكويتيين الباحثين عن العمل سيزيد عددهم عن 250 الف باحث عن العمل خلال الـ10 سنوات القادمة ومن 550 الفا الى 600 الف باحث عن وظيفة خلال الخمسة عشر الى العشرين سنة القادمة، ولا يمكن استيعاب هؤلاء داخل دوائر الحكومة، وانما يجب ان تكون الوظائف المطلوبة التي يتم استيعابهم بها منتجة ولها قيمة مضافة للاقتصاد.

واكد انه في حال استمرار الخلل في هيكل السكان نتيجة لاستمرار الاوضاع الحالية لنمط النمو السكاني سيستمر الخلل في التركيبة السكانية فمن المتوقع بعد 15 سنة ان تكون التركيبة السكانية 30٪ من الكويتيين و70٪ من الوافدين.

وتبين دراسة الايرادات والانفاق للسنوات العشرين القادمة على افتراضات واقعية ان الفوائض تبدأ بالتآكل في مدى زمني 1 - 16 سنة.

وقال ان تصنيف اقتصادات العالم بشكل عام في ثلاث مراحل حسب درجة نموها الاقتصادي: المرحلة الاولى: الاعتماد على التميز بالموارد الطبيعية، المرحلة الثانية: الاعتماد والتميز بالكفاءة الاقتصادية والانتاجية، المرحلة الثالثة: الاعتماد والتميز بالابتكار والمبادرات والاختراعات، مشيرا الى ان الكويت مازالت في المرحلة الاولى وفي بداية المرحلة الانتقالية الى التصنيف الثاني، وهذا يعني ضعف جهود التنمية على نحو واضح خلال السنوات السابقة حيث انه مازال امام الكويت شوط طويل حتى تنتقل الى مصاف اقتصادات العالم التي تتميز بالكفاءة الاقتصادية والانتاجية والانتقال الى مصاف اقتصادات ومجتمعات المعرفة والابتكار والمبادرات.

وأشار الى ان اهم مبادئ التغيير في النهج هي:

● تحويل الكويت من مجتمع استهلاكي بمستويات شرهة مقارنة بجميع المجتمعات في العالم الى مجتمع يرشد استهلاكه ويوفر جزءا من دخله.

● تحويل الكويت من مجتمع منخفض الانتاجية الى مجتمع عالي الانتاجية.

● تحويل الكويت من اقتصاد يسرف في استغلال الثروة النفطية وايراداتها الى اقتصاد يحفظ ويستثمر هذه الثروة لمصلحة الشعب الكويتي حاضرا ومستقبلا.

● تحويل الكويت من مجتمع اقتصادي تتم ادارته بصورة عشوائية وتبعا للظروف الطارئة والمعالجة المتخبطة للازمات الى الاعتماد على الادارة المهنية العالية الكفاءة.

من جانبه اشار د.رياض الفرس الى تدني مستوى التعليم العالي والتدريب حيث ان الكويت في حاجة ماسة لتحسين هذا الجانب الذي من شأنه ان يرفع جودة التعليم وتحسين معدلات القيد في المراحل الثانوية والعليا وذلك يحتاج الى توجيه المزيد من الانفاق على الابحاث والخدمات التدريبية.

وبدوره، اوضح د.محمد السقا ان من اهم المخاطر التي تحيط بالاقتصاد الكويتي هو الاعتماد على النفط بشكل رئيسي نظرا لما تتسم به الكويت من تركيز للايرادات في مصدر شبه وحيد تقريبا وهو الايرادات النفطية التي تعتمد اسعارها بشكل رئيسي على التطورات السياسية العالمية فالكويت دولة تقع تحت رحمة التطورات العالمية في سوق النفط وانتاج بدائل الطاقة.

واشار الى ان تغير مسار الميزانية العامة للدولة اذا تغيرت اسعار النفط مفترضا ان يكون سعر برميل النفط الخام مستقبلا 75 دولارا وذلك سيحقق عجزا بدءا من السنة المالية 2013/2012 يساوي ملياري دينار غير ان العجز يأخذ في التزايد حتى يصل الى 29,1 مليار دينار في السنة المالية 2032/2031.

وفي السياق ذاته، قال د.عادل الحسينان ان اهم المشكلات التي تواجه الكويت هي الفساد مشيرا الى ان الفساد اصبح ظاهرة مقلقة ويؤيد ذلك الاجماع العام والمؤشرات والتقارير الدولية المتخصصة، مطالبا بوقفة جادة للقضاء على الفساد الذي يعرقل التنمية حيث ان الكويت تمر بمنعطف خطير بلغ فيه حجم التأزيم السياسي بسبب الفساد مستويات غير مسبوقة.

يذكر ان لجنة الكويت الوطنية للتنافسية اسست في عام 2005 وتهدف الى المساهمة الفعالة في تسريع عملية الاصلاح الاقتصادي للكويت ولتحقيق ذلك عملت على ادراج دولة الكويت في التقرير العالمي للتنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس اضافة الى اصدار «تقرير الكويت للتنافسية الذي يتناول بشكل خاص جوانب التنافسية المتعلقة بالكويت.

وتأمل اللجنة من خلال اصدار تقاريرها السنوية الى توفير ادوات قيمة للمساعدة في صياغة السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار بالاضافة الى توفير منتدى للتواصل والتقييم بين مختلف المختصين الحكوميين، ورجال الاعمال والمجتمع المدني لتسهيل تطبيق برامج الاصلاح التي سترفع من مستوى التنافسية الاقتصادية للكويت بين دول العالم، متمنية ان يكون هذا التقرير مرجعا سنويا للكويت لمناقشة التحديات الحقيقية المتعلقة بالتنافسية والتنمية الاقتصادية، بالاضافة الى تهيئة المناخ لانطلاق برامج الاصلاح الاقتصادي.

● مدحت فاخور

جانب من ندوة «تقرير التنافسية» في الجمعية الاقتصادية (متين غوزال)

توقعات بإنفاق الشرق الأوسط 86 مليار دولار لتوسعة مطاراتها حتى 2025

كونا: توقع تقرير شركة مزايا القابضة أن تنفق دول منطقة الشرق الأوسط نحو 86 مليار دولار أميركي على مشاريع توسعة وتطوير مطاراتها وذلك حتى عام 2025.

وقال التقرير الصادر حديثا ان الامارات والكويت والأردن ستكون من بين الدول العشر الأكثر نموا عالميا في قطاع الطيران وسترتفع الطاقة الاستيعابية لمطارات تلك الدول الى نحو 250 مليون مسافر بحلول عام 2020 وفقا لتقديرات الاتحاد الدولي للنقل الجوي (أياتا).

وأضاف ان عدد المسافرين من العالم الى المنطقة سيرتفع الى 220 مليون مسافر بحلول عام 2030 مقارنة بـ 77 مليون مسافر في عام 2010، موضحا ان المنطقة تعد مقرا لـ 65 شركة طيران تمتلك في مجملها نحو 1029 طائرة قيد الخدمة وتعمل في 70 مطارا تجاريا.